«أولاد بديعة» والواقعية الخشنة

بسمة النسور

حقّق المسلسل الرمضاني السوري، «أولاد بديعة»، إقبالا جماهيريا واسعا، واحتلّ حتى تاريخه المرتبة الأولى، من حيث نسب المشاهدات، بحسب إحصائيات تجريها تطبيقات متخصّصة. العمل من إخراج رشا شربتجي، وتأليف يامن الحجلي وعلي وجيه، وبطولة سلافة معمار، محمود نصر، سامر إسماعيل، يامن الحجلي. وهو دراما اجتماعية شائقة تتناول صراعا داميا بين أربعة إخوة لعائلة تعمل في صناعة الجلود والدباغة. وقد أبدعت شربتجي في تحويل النص المحبوك المسبوك ببراعة إلى فرجة درامية مكتملة العناصر الفنية مبهرة شائقة مثيرة تحبس الأنفاس، من حيث دقة اختيار مواقع التصوير التي اقتربت مواصفاتها من الواقع بكل تفاصيله. وبرعت في التنقل بين الأزمنة والأمكنة بخفّة ورشاقة، من دون أن تؤثر على الخط الزمني للحكاية الذي يمتد منذ الثمانينيات إلى وقتنا الحاضر. انعكس ذلك جليّاً من خلال تصاميم الأزياء وقصّات الشعر وأسلوب المكياج وديكورات المنازل وماركات السيارات وأنواع الموسيقى والغناء ولغة الحوار وكل العناصر الفنية التي تعبّر عن ملامح كل مرحلة وكل مكان، سواء كان ملهى أو شارعا أو مسجدا أو موقع عمل. كما أبدع فريق التمثيل المتمكّن من أدواته في ترجمة رؤية المخرجة من خلال أداء درامي شديد الإقناع رفيع المستوى، قادر على توريط المشاهد في أدقّ التفاصيل.

لعلّ سحر النص يكمن في تحرّره من الشكل التقليدي المتعارف عليه عربيا للصراع المملّ والرتيب والمتوقع بين الخير والشر، حيث ينحاز المشاهد إلى الخير الذي ينتصر في النهاية، فتلاعب النصّ بالمشاعر، حين حمل صفات الشخصيات الرئيسية ثنائية الخير والشر في كشف صادق للطبيعة البشرية التي تحتوي المتناقضات من خلال التأكيد على مقولة «لا يوجد شر مطلق وخير مطلق»، فالنفس البشرية أكثر تركيبا وتعقيدا من التصنيف الساذج والمريح الذي يعتمده كثيرون من صنّاع الدراما، ما جعل المتلقي عاجزا عن اتخاذ موقفٍ نهائيٍّ من الشخصيات المتصارعة المتأرجحة بين الأضداد سريعة التحوّل بحسب المواقف الدرامية المكتوبة باعتناء شديد.

ولأن العمل ينتمي إلى ما يمكن تسميتها بالواقعية الخشنة، فقد تضمّن مشاهد كثيرة عنيفة صادمة، مثل مشهد إعدام القطط، وكذلك بالألفاظ السوقية التي تفرضها طبيعة البيئة الشعبية التي يجسّدها النص، فقد تعرض العمل لكثير من الانتقاد، واعتبره بعضهم غير ملائم للعرض في شهر رمضان، رغم التنبيه المسبق الذي يوضح أن تصوير مشاهد قتل الحيوانات تم بإشراف طبّي متخصّص، لكن ذلك لم يشفع له، وذهب آخرون إلى أنه كان ينبغي أن يصنّف العمل للمشاهدين فوق 18 عاماً، لأنه غير مناسب للأطفال. وفي هذا الرأي كثيرٌ من الوجاهة، وهذا ما فات القائمين على المسلسل، ليس فقط بسبب المشاهد الجنسية الفجّة، بل أيضاً بسبب لغة الحوار والعنف الزائد عن حدّه في بعض المشاهد، مثل مشاهد حرق بديعة حية، وضرب مختار ضربا مبرّحا، وقتل مجموعة من الشباب صعقاً بالكهرباء فيما هم يسبحون داخل بركة، وتقطيع جثّة صديق مختار، إضافة إلى مشاهد التنمّر على مختار طفلا من إخوته، ما أدّى إلى اضطراب حالته النفسية، وتنامي المشاعر العدوانية والغضب والكراهية تجاه إخوته الأشقياء.

أياً كان الأمر، ورغم هذه الهنات التي اعترت العمل، يبقى مسلسل «أولاد بديعة» علامة فارقة في الدراما السورية، من حيث الإخراج القوي الذي يصل إلى حد العالمية، ومن حيث النص المتماسك، ومن حيث مستوى التمثيل المدهش. نأمل أن يحافظ هذا العمل على ألقه وتوهّجه وتميّزه واحترامه ذائقة المتلقي في الحلقات المتبقية، وأن لا يعتريه الترهّل والمطّ والإطالة وفائض الثرثرة، وهذه كلها مقتل أي فعل فني بالضرورة.

خمسة + واحد وأكثر في الصراع السوري

سميرة المسالمة

لم يملّ مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية، غير بيدرسون، من ترديد «أنّ ما من حلّ عسكري في سورية»، وهي العبارة التي تحمل المضمون الذي ردّده من سبقه من زملائه المستقيلين من المنصب نفسه، كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي وستيفان ديمستورا، وسبقتهم إلى النتيجة نفسها جامعة الدول العربية في بداية انطلاقة الثورة السورية عام 2011 وتوسّع التدخلات في مساراتها عربياً وإقليمياً ودولياً. وعلى الرغم من التأكيد الأممي عبر التصريحات والبيانات، «أن الحل في سورية هو سياسي»، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار تصاعد دور السلاح من الطرفين (النظام والمعارضة) بداية، ليتطور بأدواته وآلياته وأهدافه مع التدخل الدولي في مسار الصراع السوري، وهو ما أدّى إلى تحوله من صراع داخلي إلى صراع إقليمي ودولي، خرجت بموجبه فاعلية القوى المحلية، سواء على صعيد التصعيد العسكري أم خفضه، لتصبح بيد الدول التي تدعم الجهات المسلحة التي تكاثرت في سورية، وتنوّعت مشاريعها على حساب مصلحة السوريين، ووجود دولتهم الواحدة والمستقلة.

مع أهمية التسليم بأن الصراع في سورية بحكم تعدّد مستوياته واختلاف مصالح الدول التي تؤجّج جبهاته، يجب أن يذهب، في يوم ما، إلى مسار الحل السياسي، ولكن هذا الحل لا يعتمد، في أساسه، على الطرفين المتصارعين الممثلين في اللجنة الدستورية (النظام السوري مقابلاً أو متنازعاً مع هيئة التفاوض السورية لقوى الثورة والمعارضة)، سواء اجتمعت أم بقي النظام على تعنّته، ووضع العراقيل في وجه اجتماعاتها، وعلى الرغم من أن اللجنة الدستورية هي «تفصيلة» صغيرة جداً في الصراع السوري، كانت منذ تأسيسها مجرد مؤشّر على نيّات الدول «الداعمة» للصراع بقبول التفاوض فيما بينها عبر الأدوات السورية التي تقف وراءها. فالحل السياسي الذي صار تيمة يرددها المبعوث الأممي هو المطلوب فعلياً، لوقف حالة الانهيار السوري وتداعياته على محيطه، لكنه أيضاً بعد 13 عاماً (الحل) يجب النظر إليه على مستويات مختلفة، في مستواه الأول يبدأ من الحل بين الدول المتدخلة في الصراع السوري، والتي توجد بجيوشها على الأرض السورية وصارت (خمسة +واحد) مؤخراً بحسب تصريح رسمي من «بيدرسون»)، هذا إضافة إلى جيش الأسد والمليشيات والفصائل والمنظمات الإرهابية.

فبعد الوجود العسكري لإيران وروسيا وتركيا والولايات المتحدة (وإسرائيل) في الأراضي السورية سواء من كان بإرادة السلطة الحاكمة أو لمحاربتها، انضم أخيراً الجيش الأردني إلى واجهة العمل العسكري داخل المناطق السورية، في عمليات تستهدف عصابات تصنيع المخدرات وتهريبها، وذلك لإبعاد خطرها عن أراضيه ومجتمعه، وهذه الجيوش الستة ليست على جبهتين متضادتين فقط، أي مع النظام أو ضده، بل هي في جبهات متداخلة ومتقابلة ومتقاطعة داخل سورية وخارجها، وتتقاطع مع عدة ملفات دولية كل منها لها عداوات وصداقات تقربها من الجيش الآخر أو تبعدها عنه. ما يتطلب حلولاً دولية على درجات متنوعة مؤداها الوصول إلى مصالحهم التي يتنازعون عليها، وإنهائها، لعودة هذا الصراع إلى محليته، واختصاره بين جيش النظام وأدواته الأمنية اللذين مارسا القمع والعنف في أبشع صوره، ولا يزالان، ضد عموم السوريين المطالبين بحقهم في حياة مواطنية طبيعية في بلدهم.

فإيران ومليشياتها الطائفية السباقة إلى التدخل العسكري في سورية لها أهداف عديدة من وراء حماية النظام السوري، أهمها بقاؤه درعاً واقياً في صراعها مع إسرائيل وامتداداً حيوياً لذراعها (حزب الله) اللبناني من جهة، وأرضاً ممتدة لنفوذها من العراق إلى سورية ولبنان، وكذلك استخدام أراضيها ساحة خارجية تتلقى فيها الضربات الإسرائيلية والأميركية، ما يبعد الخطر عن النظام الإيراني في بلده، ورغم أن الصراع السوري جاء طارئاً على ملف التفاوض الإيراني - الأميركي إلا أنه قد يفيد في تثقيل التفاوض لمصلحة إيران التي لا ترغب إسرائيل في وجودها على الحدود

> ترى روسيا التي تريد فرض تعدّد القطبية في العالم، في وجودها العسكري إضافة نوعية لتوزيع تقاسم العالم مع الجانب الأميركي

الجنوبية لسورية، وروسيا التي تريد فرض تعدد القطبية في العالم، ترى في وجودها العسكري إضافة نوعية لتوزيع تقاسم العالم مع الجانب الأميركي، وتعد حماية الأنظمة الديكتاتورية خير وسيلة لمواجهة المشروع الغربي في نشر الديمقراطية في دول صديقة لاشتراكيتها المهدورة، ما يعني أن الحل السياسي في سورية ليس معطلاً في مستواه المحلي الأدنى لأسباب تتعلق «بعته» النظام السوري، أو هشاشة المعارضة فقط، ولكن لأسباب تتعلق بأكثر من ملف روسي- أميركي- أوروبي، ودخلت حرب روسيا على أوكرانيا لتغير في أولويات روسيا والعالم ومنها أولوية الحل في سورية الذي يقع على هامش أي تفاهمات كبرى.

وسارعت تركيا إلى دخول حلبة الصراع في سورية، جهة ذات مصالح متعددة من الحيلولة دون نشر الفوضى على حدودها، إلى استفادتها من الأراضي السورية لتكون ساحة معركة لها تعيق عبرها تقدّم المشروع الكردي العابر للحدود، من خلال حرب استباقية على كرد سورية، تعطي درساً رادعاً لكرد تركيا وطموحاتهم، إضافة إلى ما نتج عن ذلك من مناطق نفوذ تركية في سورية يصعب التخلي عنها من دون مقابل يضمن مصالحها، في مواجهة النظام السوري من جهة، والوجود الأميركي الذي يرفرف علمه فوق مليشيات قوات سوريا الديمقراطية (قسد) الكردية، إضافة إلى تحجيم النفوذ الإيراني.

ومصالح إسرائيل ليست جديدة على الوضع السوري الذي تريده كما هو متمسكاً بتعهداته تجاه جبهاته معها، وبقاء مقاومة النظام السوري مجرد حبر على ورق، لا تقدّم شيئاً سواء على الصعيد الفلسطيني أم لجهة إلزامها تنفيذ القرارات الأممية وانسحابها من الجولان السوري. ولن تُرضي الأردن التعهدات الإعلامية التي لم تمنع شحنات المخدرات من الوصول إلى أسواقه، أو عبورها إلى الدول الخليجية، التي صارت نقاط الجمارك فيها شبه متفرغة لكشف خطط المهربين لمنع تسلل بضائعهم الممنوعة إلى أسواقهم.

كل هذه الجهات الستة مضافاً إليها عدد آخر من الدول المتدخلة بطرق مباشرة وغير مباشرة في الملف السوري في حاجة إلى جملة تفاهمات يلتقون حولها، قبل أن تلتقي مصالحهم مع مصلحة الحل السوري الذي لن يخرج عمّا تريده الولايات المتحدة التي تتفرّج على مسرح الأحداث من كرسي المخرج مرّة ومن كرسي المتفرّج الذي لم يدفع ثمن تذكرة دخوله أساساً.

(كاتبة سورية)

كاريكاتير عماد حجاج

حين تفسد الإحصائيات على السلطة تباهيها

المهدي مبروك

كما كان متوقّعاً، صدر في الرائد الرسمي (الجريدة الرسمية في تونس)، في نهاية الأسبوع الماضي، أمر بانهاء مهام المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء (مهندس عام مختصّ في الإحصاء)، والمعهد هو المؤسسة الرسمية المرجعية للإحصاء في البلاد التونسية، أنشئ سنة 1969، وظل يؤدّي مهامه المختلفة، لعل أهمها إنجاز الإحصائيات. تتنوّع مناهجه وتطبيقاته ما بين المسوحات العنقودية والتعداد العام ومختلف الإحصائيات الواردة عليه من الوزارات والمؤسّسات العمومية. اكتسب المعهد الوطني وجاهته العلمية، وحاز ثقة مختلف الفاعلين، سواء كانوا باحثين أم نخباً اقتصادية واجتماعية. لم يخل تاريخ المعهد من ضغوط، حتى يطوّع المعلومات الإحصائية، بما يدعم الأنظمة المتعاقبة على تاريخ البلاد، ولكنه استطاع، الى حدّ ما، أن يحافظ على نسبة عالية من الموضوعية، رغم ما وجّه إليهم من انتقادات على اعتبار أنه قد يكون تلاعباً بنسب الفقر خلال فترة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، ولكن المعهد استعاد رصيد الثقة فيه. وهو يزخر بكفاءاتٍ علميةٍ مرموقة خرّيجة مختلف المعاهد الوطنية أو الأجنبية للإحصاء، وفيه إدارة متخصّصة تتوزّع على مختلف أنواع الاحصائيات: الديموغراغرافية، الاقتصادية ... إلخ.

تحتاج منظومة الإحصاء في تونس إلى مزيدٍ من التحديث، مواكبة لتطوّرات علوم الإحصاء، خصوصاً في ظلّ أمريْن لا يمكن إنكارهما: تطور مدهش في النظم الإحصائية التي أدمجت الذكاء الاصطناعي مع نمو برمجياتٍ فائقة الدقة: بيرقراطية الإدارة التونسية من جهة وغياب ثقافة الإحصاء لديها. يسهر المجلس الأعلى للإحصاء على النهوض بمنظومة الإحصاء في البلاد، ولكن مجالات عديدة تظلّ إما غير مشمولة في منظومة الإحصاء أو تشوبها نقائصُ كثيرة تتعلق بمعاييرها واحتسابها واستغلالها.

واستفاد المعهد كثيراً من مرحلة الانتقال الديمقراطي، وعزّز ثقة النخب والمواطنين فيه، حتى غدت أرقامه موضوع اهتمام بالغ للرأي العام، يحاجج بها بعضٌ بعضاً آخر في نزاعات التأويل وتحميل المسؤولية لهذا الطرف أو ذاك. مع ذلك، لم يشكّك أحدٌ في مصداقية الإحصائيات تلك. كما ظلّت مسائل بعينها تشدّ انتباه التونسيين، على غرار نسب البطالة والفقر والأمية والتضخّم والعجز التجاري، علاوة على نسب الطلاق والعزوبية ... إلخ.

يُصدر المعهد إحصائياته دورياً في مختلف نشرياته، هي في جلها مضمّنة في موقعه الإلكتروني. وقد ظلّ المعهد يشتغل باعتياد، غير أنه «لم يقدر» تماماً أن المناخ مختلف، وأن عليه تعديل أوتاره، فقد تعد أرقامه مؤامرة على السلطة والبلاد معاً. نشر خلال بداية الأسبوع الماضي جملة من التقارير الوصفية، مستنداً في ذلك إلى إحصائياته التي دأب عليها. كانت بعض الأرقام صادمة، وتحديداً نسبة النمو لم تتجاوز خلال السنة الماضية إلّا 0،4 % خلال السنة المنقضية 2023، وارتفاع نسبة البطالة العامة إلى ما يناهز 16،5% وربما سجلت أرقاماً قياسية عند شريحة الشباب، فقد تكون قاربت ما يزيد على 22،5% علاوة على مؤشّرات أخرى تتعلق بالاستثمارين، الداخلي والخارجي والعجز التجاري، رغم بعض المؤشّرات الإيجابية الأخرى التي تظل محدودة في ظل مناخ الأزمة الحالية ...إلخ.

على إثر هذه الأرقام التي جرى تداولها بكثافة، وكانت حديث برامج إعلامية عديدة كتب بعضهم مباشرة تدوينات تفيد بأن المدير العام للمعهد سيرحل قريباً، نظراً إلى أن إحصائيات مؤسّسته ستثير لا محالة غضب السلطة. لم يتأخر الأمر طويلاً، ليأتي نشر الإقالة في الرائد الرسمي مصدقاً تلك التوقعات. تداولت أوساط إعلامية وعلمية منذ مدة أن المدير العام يشعر برغبات الهيمنة، وتوظيف المعهد حتى يعتني بتحسين الواجهة الإحصائية للسلطة. وذهبت مصادر إلى أنه كان يرغب في الاستقالة، غير أن موانع عديدة حالت دون ذلك، لعل أهمها خشية أن معاقبته على هذه الجرأة، فالمسؤولون يُقالون ولا يستقيلون.

> السياق العام في تونس هو الذي يجعل الإحصائيات تتكلّم بما لا تشتهي السلطة

أفسدت الإحصائيات التي نشرت على السلطة تباهيها بأنها بصدد تحقيق المعجزة التونسية، لقد ذهبت إلى حد أن مصادر حكومية كتبت، في بيان رسمي، أن أصدقاء تونس منبهرون بقدرتها على خلاص ديونها، وعلى تحقيق نتائج اقتصادية باهرة. كما أن سردية تنتشر، ويصدّقها سذّجٌ وحاقدون عديدون على العشرية الفارطة، ومتملقون كثيرون، أن البلاد تتعافى بصورة مدهشة، وأن الأمور على أحسن ما يرام. لذا ينكرون، إلى حد الهلوسة، كل المعطيات التي تكشف لهم أن الحقيقة مختلفةٌ عما يتوهمون. وتوقيت نشر تلك المعطيات، وإن يتم دورياً، خاطئ، فالسلطة تريد أن تذهب إلى الانتخابات بكثيرٍ من المنجزات والمكاسب، ولا ترغب تماماً في إثارة تلك الكميات المريعة من الإخفاق.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

يا سكّان القدس اتّحدوا

داود كتّاب

تحتفل القدس، وخصوصاً البلدة القديمة، هذه الأيام، بنعمةٍ غابت عن المدينة المقدّسة منذ مدة. حضور عدد كبير من المصلين، وصل، حسب بعض التقديرات، يوم الجمعة الثانية لشهر رمضان المبارك، إلى أكثر من مائة ألف مصلٍّ، غالبيتهم من القدس ومن مدن وقرى مناطق الـ48 مع عدد لا بأس به من كبار السن من الضفة الغربية.

ورغم تحويل الاحتلال البلدة القديمة ومداخلها إلى ثكنة عسكرية، إلا أن المحتل قرّر السماح للجميع بتحقيق حقهم الطبيعي في الصلاة والعبادة في مسجدهم. لم يكن قرار المحتلّ مصادفة، بل جاء بسبب الصمود الفلسطيني أولاً، وبسبب معرفة المحتلّ أن أي تقييدٍ على حقّ العبادة في المسجد الأقصى سيولّد انفجاراً، وهو أيضا ما أوضحه للمحتلّ صاحب الوصاية الهاشمية ودول صديقة وحليفة. نتج عن هذا التدخّل القوي قرار استثنائي بإزالة وزير الأمن الداخلي العنصري إيتمار بن غفير من أي دور في ما يتعلق بشروط المشاركة في أركان العبادة في الأقصى. ومن المؤكّد أن الانتصارات السابقة في مواجهة المحتل، ومنها عند وضع البوابات الحديدية، لا تزال حية في ذاكرة أي مسؤول إسرائيلي له دور في حفظ الأمن والهدوء في القدس وباقي الأراضي المحتلة.

لقد شكّل الهدوء الحذر في القدس كسراً للحصار الاقتصادي الذي شلّ البلدة القديمة، حيث عبّر أكثر من تاجر أو صاحب حانوت أنه كان يمرّ عليهم أيام من دون أي زبون يقوم بزيارتهم والتبضّع من محالهم. ويفرض هذا الأمر على كل مهتم بعروبة القدس أن يفكّر جلياً بكيفية استمرار تدفق المواطنين إلى القدس القديمة، ليس فقط في شهر رمضان المبارك، ولكن في باقي أشهر السنة. حماية الاقتصاد المقدسي هو حماية المقدّسات وقطع الطريق أمام محاولات التهويد والأسرلة. فشعور المواطن العادي أمام التضييقات المستمرّة في أبواب القدس، وخصوصاً باب العامود، شكّل تراجعاً بحضور أبناء القدس وبناتها إلى البلدة القديمة، ما شكّل ضرراً حقيقياً للاقتصاد، الأمر الذي كان يهدّد عديدين من أصحاب المتاجر بالإغلاق أو البحث عن بدائل خارج أسوار القدس. حماية القدس والدفاع عنها ليسا أمرين سهلين، بل يتطلبان تخطيطاً وتعاوناً وتوعية، والأهم من ذلك وحدة وطنية حقيقية غير مزيفة.

وقد ترك الانقسام والخلاف الفلسطينيين آثارهما على القدس رغم (أو ربما بسبب) وجود العدد الكبير من المرجعيات الوطنية والإسلامية، التي في غالبها لا تتجاوز سوى عنوان وورق مروّس لإصدار البيانات، ولكن من دون أي أثر عملي على ما يجري في القدس. لقد نشط أخيراً مثقفون مخلصون في إجراء مناقشات صادقة وشفّافة بشأن الوضع في القدس بشكل عام، وبشأن الآلية الأفضل لتحقيق اختراق يخرج عنه جسم وطني فلسطيني يكوِن جل اهتمامه هو القدس وعروبتها. ومن الأفضل ألا يكون لهذا الجسم أي علاقة بالمرجعيات المذكورة، وحتى بالجهات الوطنية والإسلامية العلنية، ليس لسببٍ سوى أن ذلك سيكون الطريق السهل أمَام المحتل لقمع أي تحرّك في هذا الاتجاه.

عندما فكّر بعض الإخوة والأخوات من الداخل بالمشاركة في الانتخابات البلدية في القدس، جرى نقاش معمّق في إيجابيات الموضوع وسلبياته، وكان موقف المعارضين أنه يمكن إيجاد حلول بديلة للعمل الوطني في ضمان عروبة القدس وتطويرها، ودعم الصمود في المدينة المقدّسة لغاية تحقيق التحرّر وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، إلا أن تلك الأفكار الجميلة التي نوقشت بشغف أمام المهتمين بالانتخابات تبخّرت عند انتهاء فزعة الانتخابات، والتي خرجت أصلا بفشل كبير. آن الأوان لسكّان القدس أن يبحثوا بجدّ عن آلية عملية فعّالة للاتحاد على أسس النضال من أجل الصمود في القدس وتعزيز عروبتها، ما يعني أنه لا بد من التفكير العلمي الجاد في أبسط الأمور الضرورية لذلك، من العمل على تحسين مشكلة المشكلات، الإسكان، ثم التطور الاقتصادي والتعليم والصحّة والسياحة والثقافة، وهي أمور حياتية. وللمقدسيين مؤسّسات مدنية تشكل بيوت خبرة لنجاح أي عمل، على أن يكون فعّالاً وجادّاً وخارجاً عن الأطر السياسية المعروفة. فهل يمكن أن نستعين بالمقولة العمّالية: ونقول يا سكّان القدس اتّحدوا؟

(كاتب وإعلامي من الأردن)

قوانين انتخابية لمنع الديمقراطية

شفان إبراهيم

يبدو أن العراق بما فيه إقليم كردستان، كُتب له ألا يستريح، وألا تعيش القواعد الاجتماعية في ظل دولة تلتزم بقوانينها وموادها الدستورية، بل أن تبقى الكلمة الفصل لحملة السلاح وكارتيلات السلطة والقرارات المفروضة من خارج الحدود. فرغم تتالي الضربات والضغط في ملفي رواتب موظفي الإقليم وبيع النفط، فإن حدّية المواجهة والتكتل ضد الإقليم وموادّه الدستورية، لم تكن بهذه الضراوة التي تسعى للنيل من بنية الإقليم واستقراره، مدعومة من أطرافٍ كردية تخشى كثيراً من العملية السياسية الديمقراطية والانتخابات النزيهة، بعد تتالي هزائمها في آخر ثلاث محطات انتخابية في الإقليم. والواضح أنه ثمة من يدفع بالعراق صوب المزيد من المستنقعات، فبعد التسبب بانسحاب الصدريين من البرلمان العراقي، وهم الحاصلون على 73 مقعداً نيابياً، وإطاحة ممثل المكون السني ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي، جاء الدور هذه المرة على الحزب الديمقراطي الكردستاني، لحصاره عبر قرارات ارتجالية من المحكمة التي أسسها بول بريمر بين عامي 2003 - 2005، وسُميت فيما بعد بـ«الاتحادية». لتكون حصة الإقليم من الممارسات الجديدة، إجهاض قوانين الانتخابات البرلمانية وحصة الكوتا للمسيحيين والتركمان في برلمان كردستان.

سابقاً دخل الثلاثي المخصص بالحصار -الصدر، الحلبوسي، البارزاني- تحالفاً بعد الانتخابات البرلمانية عام 2022 وإذا علمنا أن المُحرك الرئيسي لكل تلك المشكلات، هو جهات ضمن قوى الإطار التنسيقي، فالواضح أن الهدف الأساس إبعاد القوى الكردية والسنية والشيعية الرافضة لهيمنة طهران على العراق، ويتم ذلك عبر الإطار التنسيقي. وشكل انسحاب الصدريين من العملية السياسية، انفراطاً في عقد الشراكة الثلاثية، ليضطر الديمقراطي الكردستاني للانضمام إلى الإطار التنسيقي بعد حصوله على تعهدات واتفاقيات من قادة الإطار حول الشراكة السياسية وحماية الدستور والاقليم. لكنّ قسما من قادة الإطار ورغم كل ما يشهده من تصارع أطرافه الداخلية، انقلبوا على الشراكة المفترضة في العراق، و«حنثوا» بوعودهم في اتفاق إدارة الدولة الموقع مع الديمقراطي الكردستاني، ولم يتعامل مع القوى الكردية والسنية كشريك حقيقي، وهي القضية التي تعاد دوماً منذ 2003، ما يعني فض الشراكة وإنهاء العمل باتفاق إدارة الدولة، ومع بقاء الاتحاد الوطني الكردستاني ضمن ذلك التحالف، سيكون من الطبيعي إثارة الاستفهامات الكثيرة.

علماً أن قانون الانتخابات المعمول به في إقليم كردستان العراق، والقانون الساري المتبع بعد اقتراع المحافظات العراقية عليه سابقاً، يُعتبران من ركائز الدفع نحو الاستقرار ومنع التفرد بالقرارات، والعجيب أن تتقاطع رغبة قادة كرد وشيعة ضمن الإطار التنسيقي في تغيير القوانين الانتخابية في الإقليم والعراق، والغالبية العظمى من مكونات ذلك الإطار هم من الموالين والمقربين والمحسوبين على إيران، فهل من شكوك حول إصدار القرارات العابرة للحدود؟ مثل الانسحاب السابق للصدريين من العملية السياسية، والتلويح بمقاطعة الديمقراطي الكردستاني للانتخابات البرلمانية في الإقليم، والذي سيعني حتماً الانسحاب من العملية السياسية في العراق، وحينها فإن أي خطوة سياسية مقبلة لن تكتمل دون حوار مع الصدر والبارزاني لرمزيتهما السياسية بين الجمهور، وحجم النفوذ الشعبي لهما، وسيطرتهما على مناطق جغرافية، عدا عن نفوذهما ضمن القطاعات العسكرية والأمنية.

والواضح وجود رغبة عارمة من قبل أطراف ضمن الإطار التنسيقي في إعادة تفكيك وتركيب العراق والإقليم بشكل طائفي جديد، وهو ما يتم عبر خطين متوازيين، الأول: خاص بإقليم كردستان، كبنية المشاكل من منع تصدير النفط، إلى قطع الرواتب عن الإقليم، وصولاً إلى توطين الرواتب في مصارف بغداد، وانتهاءً، حالياً، بقوانين انتخابية تجرد الإقليم من صلاحياته الدستورية، وتقويض النظام الديمقراطي عبر إلغاء حصة الكوتا، لتقزيم وتحجيم سلطة البارتي الذي يرفض تبعيته لدول إقليمية، وإدخال الإقليم في دوامة عنيفة من الصراع والحصار والضغط لتحجيم الإقليم وصلاحياته، وليس مستبعداً وصوله إلى إلغائه. وهو ما يتطلب تكثيف السلطة بيد أطراف موالية للإطار وسياساته، خاصة من الجانب العسكري والمالي والأمني، واستنزاف الاقتصاديات المحلية في الإقليم، وتأليب الموظفين على الحكومة عبر قطع ميزانية الإقليم، والتنصل من الوعود كما حصل حالياً، حيث كان من المقرر ومنذ سنة ونصف، تشكيل محكمة دستورية عليا في البلاد، عوضاً عن المحكمة الحالية المسيسة، وتشريع قانون للنفط والغاز خلال ستة أشهر، لكن تم نقض كل تلك الوعود عبر التحايل والمماطلة والتسويفات. الثاني: خاص بالمشاكل والخروقات في الدستور العراقي، حيث يسعى نوري المالكي، رئيس كتلة دولة القانون ضمن الإطار التنسيقي، لفرض نوع مغاير للأنظمة الانتخابية للدورة البرلمانية المقبلة، خاصة أن النظام الحالي المعمول به استفاد منه كثيراً رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني، وهو ما لا يرغب به قسم من قادة الإطار، مقابل اعتراض قسم آخر مثل عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة على

> الواضح وجود رغبة عارمة من قبل أطراف ضمن الإطار التنسيقي في إعادة تفكيك وتركيب العراق والإقليم بشكل طائفي جديد

ما يطرحه المالكي الساعي لفرض خطط انتخابية تقود لإسقاط الحكومة الحالية في بغداد، وعودة شخصيات قديمة لإدارة البلاد من جديد.

ويبدو أن الأمور تتجه هذه المرة صوب منعطف أكثر حدّية وسلبية، إذ هي مواجهة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين «البارتي والاتحاد»، وعملية الاستقواء الأخير بالإطار التنسيقي و«المحكمة الاتحادية» ستقود الإقليم صوب نفق مظلم جداً، وهي أيضاً مواجهة بين أطراف السلطة الشيعية مباشرة. وما يمنح رمزية مخيفة لتلك المواجهات، أن نظام المحاصصة التي وضعتها تلك الأطراف -الشيعية- عبر الدستور ودعمتها وحمتها وطورتها، هي نفسها ما عادت قادرة على المضي والاستمرار بها معاً بخط واحد. فما يحصل ليس انسداداً سياسياً، بل إعلان شبه نهائي لفشل نوعية السلطة العراقية القائمة على دستور لا يحمي العملية السياسية المستندة للتوافقية والمحاصصة المتبعة منذ 2005، خاصة أن القواعد الاجتماعية في المحافظات العراقية لم تعد تقبل بأن تكون أصواتهم مجرد مؤشر لحجم أوزان الأطراف السياسية لتقاسم النفوذ.

رغم تعدد تسميات وأنواع الخلافات، لكنها كلها تعود إلى منبع واحد، وهو غياب سلطة الدولة وأهميتها بالمفهوم السياسي والإداري منذ بداية تشكيل العراق بالشكل الراهن منذ 2003 بعد إسقاط النظام العراقي القائم منذ 1968، والذي أثبت فشل النموذجين السابق والحالي للحكم، فلا المركزية الشديدة قدمت حلولاً خارج سفك الدماء، ولا النموذج الاتحادي غير المعمم على العراق كله، أثبت نجاحه. وفي الوقت الذي تعاني فيه محافظات عراقية غنية جداً بمواردها، وفقيرة بخدماتها وحياتها السياسية والاقتصادية، فإن تطور إقليم كردستان جاء نتيجة للسياسات العامة المتبعة، وتطبيق النظام الفدرالي في علاقته مع المركز. والمشكلة الأخرى التي تسببت بالكم الضخم من المشاكل، هي المحاصصة كبنية أساسية لقيام أي حكومة، وهو ما أجهض جذرياً أي أمل للدولة، ليكون عوضاً عنها صراع المكونات، وصراع أطراف التكتلات السياسية، كل ذلك في ظل غياب الدولة عن المركز، والرغبة في جر الإقليم أيضاً إلى مفهوم اللاسلطة، وتحويله إلى ساحة حرب بين الأطراف السياسية فيها. ومنذ أكثر من عشرين سنة لا تزال الدولة مغيبة ومقزمة، وغالبية الطبقة السياسية الحالية هي المدماك الأساسي في ذلك كله.

(كاتب سوري)

من انتخابات مجالس المحافظات، بغداد، ديسمبر 2023 (مرتجى لطيف/فرانس برس)

عندما يضرب «داعش» في موسكو

معن البياري

ارتكب تنظيم الدولة الإسلامية (المكنّى داعش) جريمته الإرهابية في روّاد حفل موسيقي في مسرح في موسكو، في سياق «الحرب المشتعلة» بينه وبين «الدول التي تُحارب الإسلام». وبذلك، لم يُبقنا في الحيرة التي وجدْنا أنفسنا فيها، والتي لا تتعلّق بمن فعل الجريمة التي قضى فيها نحو 140 شخصاً، وإنما بالغرَض الذي أراده. وهنا، كان من السذاجة أن يأتي إلى أفهامنا أن يداً أوكرانية طويلة أمكن لها الوصول إلى قاعة العروض التي تلقى ناسٌ فيها، أصحابُ ذائقةٍ ومزاج، للاعتداء الدامي، فالفعلة الشنيعة هذه لا يقترفها إلا أحد اثنيْن: تنظيمات روسية إرهابية، وهذه تحتاج عيوناً ميكروسكوبية لرؤيتها، أو تنظيمات إسلامية جهادية متشدّدة، من صنف «داعش» وتنويعاته. ويكاد يكون مؤكّداً أن محاولات الأجهزة الروسية، ومعها الرئاسة، من أجل «تركيب» التهمة على العدو الأوكراني، لن تفلح. والقصّة، كما بيّنت الخيوط الأولى للواقعة الإرهابية، أن محاربة روسيا بوتين الإسلام (أين بالضبط؟) هي ما جعلت «داعش» يفعل ما شاهدنا في «كروكوس سيتي هول» في موسكو (أو قربها). وإذا صحّ أن «ولاية خراسان» في تنظيم داعش بادرت إلى تنفيذ الهجوم الأكثر وقاحةً في تاريخ روسيا المعاصر، على ما وصفه مدوّن روسي معارض، فإن هذا يعني أن لهذا التنظيم قدراتُه وإمكاناتُه التي تجعله أميبياً، فلا يصير في وسع كل الحروب على الإرهاب، التي نشطت فيها تحالفات عربية وأميركية وأوروبية، أن تنجح في القضاء المُبرم عليه. وليس هذا فقط، فيما يميل صاحب هذا الكلمات، إلى أن «داعش» فكرة، قبل أن يكون تنظيما، وأن «الدولة الإسلامية» تتقدّم أشواق ناس يسترخصون أرواحهم في سبيلها، بل أيضاً إلى أن الذي يعشّش في مدارك أهل هذا التنظيم المريع أنه يجب «أن يبقى وأن يتمدّد» وأظنّه أعلن هذا بنفسِه مرّة.

صحّ الذي أعلنته الأجهزة الروسية عن إلقائها القبض على شابٍّ تركي كان ضالعا في الاعتداء أم لا، فإن ما يصل إلى منزلة التأكيد أن «داعش» ذو فرادة عصيٌّ على الإمّحاء، ربما إلى زمن ليس منظوراً بعد. وعندما تعلن ولاية خراسان فيه أنها وراء ضرباتٍ تعرّض لها مطار كابول قبل ثلاث سنوات، ثم التفجير الانتحاري الذي استهدف سفارة روسيا في العاصمة الأفغانية، وعندما ينسب إلى نفسه المسؤولية عن التفجيرين الانتحاريين المهولين في كرمان في إيران الشهر الأول من العام الحالي، وقضى فيه أكثر من مائة، فذلك كله يأخُذنا إلى أن «اختصاصاتٍ» يتولّاها هذا التنظيم في حيّز جغرافي عريض، في موازاة نظرائه الذين يتولّون اقتراف جرائم إرهابية في سورية والعراق، وفي المشرق العربي، ونظرائه الآخرين الذين ينشطون في شمال أفريقيا، وكذا الذين يُماثلونهم في دول الساحل وشرق أفريقيا. وليس من دلالةٍ في «مسرح العمليات» الشاسع هذا سوى أن «داعش» يأخُذ تماماً بأن عليه أن يبقى وأن يتمدّد، ولو تراجع طوْراً وانحسر أطواراً. وذلك لأن «الحالة التي تبقيه قابلاً للحياة هي حالة مستمرّة من التمدد والانحسار»، وأن توقّف التمدّد والعمليات القتالية يعني أنه بدأ في «عملية الاندثار»، كما أوضح تشريح عزمي بشارة الوافي لهذا الأمر في كتابٍ له، قدّم إطاراً عاماً ومساهمةً نقديةً في فهم ظاهرة تنظيم الدولة الإسلامية، وكان جزءاً أول لكتابيْن ضمن مشروع بحثي عن «داعش»، ساهم في الجزء الثاني عدّة باحثين، وصدرا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 2018. والظن هنا أن لهما أهمية كبرى في فهم مقصد «داعش» من ضربته في الحفل الموسيقي، «محاربة الدول التي تحارب الإسلام».

أخطر ما في الذي عوين في المسرح في موسكو أن «داعش» يعلن عن كفاءة أياديه الطولى، فيقول إن كل مسرح أو مقهى أو شارع أو... في أي دولةٍ «تحارب الإسلام»، بحسب تصنيفاته الخاصة به، مُباحة لعناصره، وإن في وسعه أن ينوّع في سحنات هؤلاء، فيختارهم أتراكاً أو شيشاناً أو عرباً. والمريع هنا أن الدول من النوع الذي يراه «داعش» محارباً للإسلام كثيرة... ومنها دول عربية بالطبع. حماها الله وحمى الجميع.

تكنولوجيا السوبر إنسان

سامح راشد

خطا العالم خطوةً غير مسبوقة على طريق دمج الإنسان بالآلة... بعد أن تمكّن العلماء من زرع شريحة إلكترونية ذكية في دماغ إنسان، فاستطاع ممارسة مهام وأعمال حركية وذهنية، لم يكن ليقوم بها من دون تلك الشريحة. وهو أمرٌ مختلفٌ عن اختراع الإنسان الآلي (الروبوت) وتطويره، ومختلف أيضاً عن تحسين القدرات العقلية والبدنية للبشر أنفسهم، فالتطور الجديد يجمع العقل الإلكتروني مع العقل البشري في جسد واحد، ويوصلهما بخيوط رقيقة شبيهة بالألياف العصبية البشرية، ليندمجا ويتفاعلا معاً مثل بقية أعضاء الإنسان، ونصبح أمام إنسان «ميكاترونيك».

بعد أبحاث وتجارب معملية كثيرة، جرت تجربة تلك القفزة العلمية على شخصٍ مريض بشلل حركي، فنجح بعد تثبيت الشريحة الجديدة في التحكّم بالحاسب الآلي، بل وممارسة لعبة الشطرنج من خلاله، بواسطة أفكاره الذهنية فقط. كما لو كان يتفاعل مع الحاسب بالتخاطُب عن بعد. وذلك باستخدام إشارات إلكترونية تحمل أوامر الإنسان وأفكاره واختياراته، وتنقلها الشريحة من مخّه مباشرة إلى الحاسوب. يفوق ذلك التحول بمراحل مستوى الاختراعات المعاونة للبشر، مثل سمّاعات الأذن، ومنظّم ضربات القلب، والأطراف الصناعية. وستخضع المفاهيم التقليدية لكل من «المرض» و«العجز» و«الشلل» لمراجعات وإعادة تعريف. إذ ستصبح تلك الشريحة الذكية جزءاً أصيلاً في التكوين الفسيولوجي لجسد الإنسان، مثل أي عضوٍ وُلد معه. ولمّا كان عمل تلك الشريحة يتعلق بالمخّ والتوجيه العقلي لدى الإنسان، فإنها ستصير أحد مكوّنات العقل البشري. وبالتالي، هي أداة تفاعلية داخلية، تماماً كما يُحدّث نفسه أو يفكّر في صمت. وكذلك بينه وبين العالم المحيط به.

وبالطبع، سيحمل البشر الآخرون المحيطون به شرائح مماثلة، تتسم بالقدرة على الاستقبال والمعالجة والإرسال العكسي. وكذلك أي جهاز أو كائن يحتوي على شريحة ذكية مشابهة، فيستطيع أي إنسان التعامل مع مختلف الأجهزة والمعدّات التي يتعامل معها، ويتمكّن من التحكّم بها، من دون أن يضغط زرّاً أو يمسك مقبضاً. ويقود السيارة بالتوجيه عن بعد (بالتخاطر) ويطلب من هاتفه المحمول الاتصال بشخصٍ ما، أو يأمر حاسوبه بكتابة رسالة أو تنفيذ قائمة أوامر بعينها، أو تشغيل برامج معيّنة من دون فتحه يدوياً ولا النظر إليه.

وستتجلى إمكانات ذلك الامتزاج العضوي بين البشر والتكنولوجيا، في الحروب واستخدامات الأسلحة الذكية وزيادة فعاليّتها. إذ سيندمج البشر والسلاح في منظومةٍ متكاملة ومتفاعلة ذاتياً. كما ستتطوّر بشكل مذهل قدرات المسؤولين وأصحاب القرارات ورجال الأعمال والمستثمرين على إدارة الأعمال بنجاح مؤكّد ووضع سياسات رشيدة والقيام بمُفاضلات مثالية بين البدائل.

معنى ذلك، أن مستقبل تلك الشريحة الذكية، لن يقتصر على تسهيل المتطلبات الحياتية أو الصحية، فسرعان ما ستصل إلى حد رفع قدرات الإنسان العادي وتحسين مهاراته وإمكاناته، سواء ذهنياً أو حركياً. الأمر الذي يجعل المرء يتخيّل يوم يكون العالم مليئاً ببشر ذوي قدراتٍ شديدة التقدّم وغير عادية، بل ستزداد إمكاناتهم تلك تقدّماً وذكاء ومهارة بمرور الوقت. فببساطة، ستكون هذه القدرات كلها مرشّحة للاستبدال كلما تطور البحث العلمي وظهرت تقنيات جديدة وإصدارات أحدث من تلك الشريحة وأكثر شمولاً وتقدّماً وذكاء. ولن يستغرق الأمر سوى عملية تحديث برمجية بسيطة وسريعة، مثل أي برنامج حاسوبي. حينئذٍ، لن يكون «سوبرمان» ذو القدرات الخارقة ضرباً من خيال سينمائي. لقد بدأ الأمر حالياً بالقدرات الذهنية والعقلية وحدها. لكن من يدري، فبعد أن تمكّن البشر من رفع قدرات العقل على التواصل والتفاعل، فلعل العضلات وبقية الجسم البشري تكتسب، هي الأخرى، قدرات استثنائية أو قوة خارقة، بشريحة صغيرة أو ربما شحنات إلكترونية، تنقل الجنس البشري عقلاً وجسداً معاً، إلى مرحلة «السوبر إنسان».

ولكننا نعرفُ من دفع الثمن

سعيد زيداني

الحرب الثأرية على قطاع غزّة دخلت يومها الـ160، والخسائر البشرية والمادية والنفسية مروعة في هولها في الجانب الفلسطيني: ما يقارب 32 ألف شهيد وما يقارب 74 ألف جريح، إضافةً إلى آلاف كثيرة من الجثث وأشلاء الجثث الملقاة في الطرقات أو المطمورة تحت الركام؛ ما يزيد عن 60% من المنازل والبنايات السكنية والحكومية مدمّرة كليّاً أو جزئيّاً، وبالتالي، غير صالحة للاستخدام الآدمي؛ ومئات من كل من المساجد والمدارس والمعاهد والمستشفيات والعيادات الطبية/ الصحية والمرافق الخدمية خرجت عن الخدمة بسبب نقص الماء والغذاء والدواء والوقود، كما بسبب القصف والتدمير، ذلك التدمير الذي أخرج عن الخدمة أيضاً شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق والمواصلات. ولكن الأكثر قسوة وإيلاماً من ذلك كله ذلك النزوح القسري لما لا يقلّ عن مليون ونصف مليون من البشر من شمال قطاع غزّة إلى جنوبه وجنوب جنوبه، وما سبق أن رافق هذا النزوح من تعطيش وتجويع وحرمان من العلاج الطبي والمأوى الآمن من القصف، حتى لو كان ذلك المأوى خيمة لا تقي من البرد والريح والمطر.

ولم يكن حظ من أبى النزوح من الشمال إلى الجنوب أو جنوب الجنوب أقل بؤسًا. علمًا أن أعداد القتلى والجرحى تتزايد يومًا بعد يوم، ومثلها تتزايد أعداد المباني والمنشآت والطرق المدمرة نتيجة القصف الثأري والجنوني من البر والبحر والجو، قصف بـ«أذكى» القنابل وأكبرها وزنًا.

ونتيجة لهذا القصف الوحشي والمتواصل مدة خمسة أشهر ونصف شهر، أصبح قطاع غزّة أرضًا خرابًا. فكيف ولماذا حصل ويحصل كل ذلك على مرأى ومسمع كل الدنيا؟ هذا هو السؤال الكبير. أمّا الجواب القصير والبسيط فمفاده التالي: هذا هو الرد الإسرائيلي/ الصهيوني على ما فعلته كتائب المقاومة الإسلامية في 7 أكتوبر/تشرين الأول. ففي صباح ذلك اليوم، تحدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ذلك الحصن المنيع، ذلك «الجدار الحديدي»، الذي أقامته وفاخرت به الحركة الصهيونية عقوداً كثيرة. صباح ذاك اليوم، انقضّت كتائب عزالدين القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، على مستوطنات غلاف قطاع غزّة، وعلى المدن القريبة شرقها وشمالها، فقتلت ما يزيد عن 1200 من العسكريين والمدنيين الإسرائيليين، وأسرت ما يقارب 250 منهم، ودمّرت منشآت ومركبات عسكرية ومدنية كثيرة، وأشاعت خوفاً ورعباً في البلاد وبين العباد. لقد فعلت كتائب القسام ذلك لتحقيق أهداف محدّدة، اولها فك الحصار الظالم عن قطاع غزّة، وحماية المسجد الأقصى وبيت المقدس وأكناف بيت المقدس من اعتداءات اليهود المتطرفين، وتفريغ السجون الإسرائيلية من آلاف المعتقلين السياسيين/ الأمنيين الفلسطينيين. إلى جانب تحقيق مآرب أخرى غير معلنة، مثل ردع التطبيع الزاحف بين إسرائيل والسعودية، واحتلال موقع الصدارة في الحركة الوطنية الفلسطينية المقاومة للاحتلال. وقد كشفت عملية 7 أكتوبر، وقد حملت اسم «طوفان الأقصى»، عن إعداد وتنفيذ مبهريْن، باعتراف القاصي قبل الداني والعدو قبل الصديق. ومن دون أدنى تردّد أو تأخير، استجمعت القبيلة اليهودية/الصهيونية قواها واستصرخت حلفاءها الذين لبوا النداء سريعًا، وأعلنت الحرب الشعواء على المقاومة الإسلامية في قطاع غزّة، في عملية عسكرية ثأرية ومدمرة حملت اسم «السيوف الحدودية»، عملية فتكت بالإنسان والبنيان ومقوّمات الوجود البشري في هذه البقعة الصغيرة والمحاصرة من الأرض الفلسطينية. وما زالت تفتك حتى لحظة كتابة هذه السطور، وإلى الحد الذي أوصل إلى اتهام حكومة وجيش إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، أم الجرائم، من دولة جنوب افريقيا أمام محكمة العدل الدولية في يناير/ كانون الثاني الماضي.

ولا يحتاج المرء إلى فطنة خاصة أو ذكاء خارق لكي يدرك أن ما تقوم به القوات العسكرية الإسرائيلية منذ نحو ستة أشهر لا يقتصر على تحقيق الأهداف المعلنة للحرب، التي تتلخّص بتحرير الرهائن/ المختطفين وتقويض القدرات العسكرية لكتائب عز الدين القسام وقدرات الحكم لحركة حماس في قطاع غزّة. ما تقوم به القوات الإسرائيلية الغازية يتعدّى ذلك بكثير. ما تقوم به تلك القوات يستهدف جميع سكان القطاع ومقومات وجودهم، مقاومين كانوا أو حاضنين للمقاومة الإسلامية أو نافرين عنها، فالهدف النهائي لهذه الحرب الوحشية والقذرة تهجير ما أمكن من سكان القطاع قسرياً أو قسريّاً/ طوعيّاً، سواء خلال فترة الحرب أو بعدها، وتطويع وتدجين من كان عصيّاً على التهجير. بكلمات أخرى، أصبح واضحاً وجليّاً أن ما تهدف إليه الحرب على غزّة، ومن خلال القتل والتدمير والتجويع والترويع، هو أكثر بكثير من تحرير المخطوفين/ الرهائن وتقويض قدرات المقاومة الإسلامية في مجالي القتال والحكم؛ ما تهدف إليه أساساً هو إيجاد بنية طاردة للحياة البشرية الكريمة في القطاع، خصوصاً في ضوء تعثّر عملية التهجير القسري المشتهاة من حكومة اليمين الصهيوني المتطرّف.

ولإجمال أقول: إضافة إلى الأهداف المعلنة لكل من حركة حماس وحكومة إسرائيل، هناك أهداف غير معلنة، لا تقلّ أهمية، لكل منهما، وكما حاولت تبيان ذلك أعلاه. ولكن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن، فقد بيّنت مجريات أمور الحرب أن «طوفان الأقصى» كانت مخاطرة غير محسوبة جيداً، إذا حكمنا عليها بناء على النتائج. والنتائج، كما نعرف، كانت كارثية وعلى مختلف المستويات. وفي المقابل، لقد تلقت الدولة الصهيونية ضربة موجعة ومذلّة ومكلفة، وكانت الخسائر البشرية والمادّية والمعنوية غير مسبوقة منذ حرب 1973. وفوق ذلك، تكشّف مدى اعتماد الدولة اليهودية/ الصهيونية على الحلفاء الأوروبيين الغربيين بعامة، والأخ الأميركي الأكبر بخاصة، لغرض الدعم والحماية، عسكرياً وسياسياً وقانونياً، فلا القبة الحديدية ولا «الجدار الحديدي» كانا كافيين لتوفير مثل هذه الحماية إلى الدرجة اللازمة. والعبرة: بسبب ما فعلته وتفعله المقاومة الإسلامية في غزّة، تآكلت المكانة الإقليمية التي طالما تغنّت بها وروّجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة. ولكن، ورغم الخسائر الإسرائيلية المذكورة، لا مجال لإنكار أن خسائر الفلسطينيين، أرضاً وشعباً وقضية، كانت هي الأكبر والأوجع والأبعد مدى.

وختاماً، على ضوء العرض والتحليل أعلاه، أخلص إلى النقاط الثلاث التالية: أولا، لقد بيّنت النتائج أن عملية طوفان الأقصى كانت مخاطرة محسوبة خطأً، أو غير محسوبة جيّداً، على الرغم من الإعداد والتنفيذ المبهرين، ورغم البطولات التي تجلت على مدى خمسة أشهر ونصف شهر. فلم يتوقع من خطّط ومن أمر بالتنفيذ، على الأرجح، ذلك القدر من وحشية الرد الإسرائيلي ودمويته، أو ذلك القدر من الدعم الأميركي/ الأوروبي الغربي لإسرائيل، أو حتى ذلك القدر من التخلي من أنظمة الحكم في الدول العربية. تلك الوحشية وذاك الدعم وذاك التخلي فاقت كل توقّع، توقع الخبراء والعاديين من الناس على السواء.

ثانيا، جاءت عملية «السيوف الحديدية» مختلفةً جذرياً، في طبيعة أهدافها وفي حدّة القصف التدميري التي رافقها، عن تلك العمليات التي سبقتها في قطاع غزة منذ عام 2009. ويخطئ، بل ويفحش في الخطأ، كل من يعتقد باختزال الأهداف إلى التي جرى الإعلان عنها في البداية. فالأهداف غير المعلنة كانت، وما زالت، الغالبة والطاغية. بكلمات أخرى، حرب إسرائيل على غزّة لا تقتصر في أهدافها على تقويض القدرات العسكرية وقدرات الحكم لحركة المقاومة الإسلامية وعلى تحرير أو استعادة الرهائن/ المخطوفين الإسرائيليين، بل تتعدّى ذلك إلى تدمير قطاع غزة وتحويله إلى أرض خراب لا تصلح لسكن وعيش الآدميين. وفي سبيل تحقيق ذلك، داست القوات الإسرائيلية على القوانين والمواثيق الدولية ذات العلاقة بحماية المدنيين والمرافق المدنية وقت الحرب، ومن ضمنها تلك الإجراءات المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في يناير/ كانون الثاني الماضي.

ثالثاً، غني عن القول إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تتحمّل المسؤولية عن نتائج ما خططت له ونفذته يوم 7 أكتوبر ولاحقاً. ولكن لا يجوز تحميلها المسؤولية عن نتائج الجرائم والفظائع التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي خلافاً لأحكام كل من قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي جميع الأحوال، لم يحن بعد وقت الملامات وتحميل المسؤوليات عن نتائج الحرب، وليس هناك ما يبرر الاندفاع نحوه. فالأوْلى الآن، زمنيّاً ومنطقيا، عمل ما يلزم وما أمكن، ومن جميع الوطنيين الفلسطينيين الحريصين، وكذلك الأحرار في العالم الأوسع، لوقف النزيف، لوقف المجزرة، لوقف العدوان الإبادي. وحين تضع الحرب أوزارها سنكون أعلم بكيفية توزّع المسؤوليات وكيفية التمييز بين من أخطأ وأصاب، وبين من أعطى وضحّى ومن تخاذل وتخلى، وإن كنّا نعرف الآن هوية من دفع الثمن، والثمن الأكبر.

(أستاذ الفلسفة في جامعة القدس وجامعة بيرزيت سابقاً)

> تتحمّل «حماس» المسؤولية عن نتائج ما خططت له ونفذته يوم 7 أكتوبر ولاحقاً. ولكن لا يجوز تحميلها المسؤولية عن نتائج الجرائم والفظائع التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي
>
> ما تهدف إليه إسرائيل أساساً إيجاد بنية طاردة للحياة البشرية الكريمة في قطاع غزّة، خصوصاً في ضوء تعثّر عملية التهجير القسري

تنظيم الدولة الإسلامية باقٍ... ويتمدّد إلى موسكو

سوسن جميل حسن

كل اعتداء على المدنيين، تحت أي ذريعة وفي أي مكان وزمان، مرفوضٌ ومدان، هذا ما يمليه القانون الدولي وقبله الضمير الإنساني، بل من المفروض من الضمير الإنساني أن يدين القتل بكل أشكاله، وأن يعمل من أجل حشد التعاطف والعمل على عودة المضلّل بهم إلى جادّة الحق والصواب. جريمة مروّعة وقعت في حفل موسيقي ترفيهي في إحدى ضواحي موسكو يوم الجمعة، راح ضحيتها حتى كتابة هذه المقالة 92 ضحية، عدا الجرحى بالعشرات. ... ومن الفاعل؟ إنه ببدق رقعة الشطرنج، الجاهز دوماً لتحميله الفعل، تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فرع إقليم خراسان، الذي يعد الأكثر تطرّفاً وعنفاً، من بين جميع التنظيمات والفصائل الإسلامية في أفغانستان. ويجنّد التنظيم المتطوعين، من أفغانستان وباكستان على حد سواء، خصوصاً المنشقّين عن حركة طالبان في أفغانستان، ويتهم التنظيم الحركة بأنها لا تلتزم بتطبيق الشرع الإسلامي كما يجب، أي إنه يقف إلى يمين الحركة التي تصنّف من الحركات الأكثر تشدّداً في العالم، ويعد تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان جزءاً من تنظيم أكبر، ويعمل على المستوى الدولي، ويمكنه أن يشنّ هجماتٍ في أي موقع تصل إليه أياديهم.

يرقى تنظيم الدولة إلى مرتبة من الشرور يمكن وصفه معها بأنه «لعنة» حلّت بالبشرية، وصارت كابوساً حقيقياً من دون أن يعرف العالم عنه أشياء كثيرة، بل إن العالم، بعيداً عن الأنظمة، يشعر بأنه واقع افتراضي، إنما موغل في تأثيره وفاعليته المدمّرة، فمن أين لهذا التنظيم أن يهدّد مصالح دول تمتلك من القوة والتسليح والاستخبارات والهيمنة ما يجعلها منيعة ضد كل أشكال الخطر والتهديد؟ لا أخصّص دولة معينة هنا، إنما كل العالم وقع تحت خطر هجمات «داعش» منذ إعلانه، في وقت لا يمكن فيه معرفة الحقيقة الفعلية، ولا من وراء التنظيم.

سورية، العراق، مصر، ليبيا، اليمن، دول إفريقية عدة، وهجمات عديدة في دول أوروبية، والآن روسيا. هل انتهى التنظيم منذ أن أعلن في عام 2017 عن تراجعه بنسبة تفوق الـ90% في سورية والعراق، ثم السيطرة في 2019 على قرية الباغوز، آخر معاقله في سورية، بقيادة التحالف والتعاون مع المسلحين الكرد؟

لا يزال التنظيم يقوم بعمليات متفرّقة بين حين وآخر في العراق وسورية ويشرف على شبكة من الفروع المرتبطة به في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، وهو دائم الحضور في أماكن الصراعات في العالم، وكل طرف من طرفي صراع، أول ما يفعل بعد استهدافه بهجمة من هجمات التنظيم أن يوجّه الاتهام إلى الطرف الآخر، وكأن هذا التنظيم «بيضة» القبان في كل الصفقات والنزاعات، بل هو الفتيل الجاهز لأن يولع النيران كلما خبت، ودائماً تحت ذريعة الدفاع عن الأمة الإسلامية وإقامة الشرع، فلا يجلب غير الرفض وتشويه قضايا الشعوب المسلمة أو الشعوب الفقيرة المغلوبة على أمرها، وتأليب الرأي العام ضدّها واتهامها بالإرهاب بدلاً من دعم قضيتها.

وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الهجوم في موسكو بحسب ما نقلته وكالة رويترز. أما المقاتلون فقد «انسحبوا إلى قواعدهم بسلام»، بحسب البيان الذي أعلن فيه التنظيم تبنّيه العملية، لكن التحقيقات جارية ومن التعقّل انتظار ما يمكن أن ينجم عنها، أو ما يلي هذه العملية الوحشية. استنكر العالم الجريمة المروّعة، ودانتها أغلبية الدول والهيئات والمنظمّات الأممية، وقال المتحدّث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، جون كيربي، إنه «ليس هناك مؤشّر حتى الآن إلى أن أوكرانيا، أو أوكرانيين ضالعون في إطلاق النار». وكانت السفارة الأميركية في موسكو قد وجهت قبل أسبوعين تحذيراً إلى مواطنيها بتجنّب التجمّعات الكبيرة، قائلة إنها ترصد تقارير تفيد بأن «متطرّفين لديهم خطط وشيكة لاستهداف التجمّعات الكبيرة في موسكو، ومنها الحفلات الموسيقية». وأعادت السفارة مساء الجمعة حثّ المواطنين الأميركيين على تجنّب المنطقة المجاورة للهجوم، فلماذا لم تنبه الحكومة الأميركية الحكومة الروسية ولم تمدها بأي معلومات استخباراتية مما لديها؟

أما الرئيس الروسي السابق ونائب رئيس مجلس الأمن القومي، دميتري مدفيديف، فقال إن بلاده «ستقضي» على القادة الأوكرانيين، إذا تبيّن أنهم مسؤولون عن الهجوم الدامي على قاعة للحفلات الموسيقية في ضواحي موسكو. وأضاف عبر تلغرام «إذا ثبت أنهم إرهابيون تابعون لنظام كييف... فيجب العثور عليهم جميعاً والقضاء عليهم بلا رحمة باعتبارهم إرهابيين، بما في ذلك قادة الدولة التي ارتكبت هذا العمل الفظيع».

عملية من هذا النوع تعيد العالم إلى حالة الترقب والخوف من تصعيد أكبر، في وقت لم تعد البشرية قادرة على تحمل مزيد من الانهيارات، فالحرب في أوكرانيا ليست محصورة في بقعة جغرافية محدودة، ولا ترمي إلى تحقيق أهداف محلية، أو إقليمية، إنها تفتح جبهات عديدة على مستوى العالم، تحصُد نتائجها في الدرجة الأولى أوروبا، وتنعكس سلباً على الدول الفقيرة.

ألا يكفي منطقة الشرق الأوسط ما حل بها، وما زال، منذ احتلال العراق 2003، وقبلها منذ إعلان قيام دولة إسرائيل؟ ألا تكفي الحرب الوحشية على قطاع غزّة، وما يمارس بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية، ومحاولات إسرائيل زيادة على ذلك محو الوجود الفلسطيني فوق أرضه، ومنع أي حلم بإقامة دولتهم؟ وهل يمكن عزل العملية الإرهابية في موسكو عما يجري في غزة أيضاً؟ إذا ما ربطنا موقف إسرائيل من أوكرانيا في الحرب الدائرة فيها بينها وبين روسيا، ودعم إسرائيل لها، من دون نسيان الفيتو الروسي فيما يعرض من مشاريع قرارات في مجلس الأمن من أجل الحرب في غزّة. هذه كلها أسئلة ترد إلى البال، ولا تعني الدفاع عن روسيا بالمطلق، إنما تسليط الضوء على سياسة العالم الملوّثة بدماء الشعوب.

قضت يد الإرهاب في ضاحية موسكو على 92 ضحية، وأصابت عشرات أيضاً، لكن إسرائيل في حربها الوحشية على غزّة تحصد من أرواح المدنيين بالأسلحة الحربية ضعف هذا العدد يوميًا على الأقل منذ ما يقارب الأشهر الستة، عدا القتل المخاتل بالتجويع وتدمير المستشفيات ومنع أبسط أدوات الحياة والرعاية عن الشعب في غزّة، ومع هذا، وعلى أعين العالم مجتمعاً، ما زالت العبارات الماكرة تتردّد في الإعلام بأن «جوعاً وشيكاً» و«ما يرقى إلى جريمة حرب» وغيرها من عباراتٍ توارب المعاني فيها وتصدرها إلى الرأي العام، فهل المجاعة وشيكة أم إنها واقعة بالفعل؟ وهل ما ترتكب إسرائيل يرقى إلى جرائم حرب أو إبادة أم هو حقيقة إبادة؟ وهل هو دفاعٌ عن النفس كما يردّد كل مسؤولي الدول الداعمة وقادتها، أم هو إرهاب حقيقي تمارسه دولة وليس تنظيماً؟ ما حصل في 7 أكتوبر حدث في الماضي، بينما القتل الجماعي في قطاع غزّة ما زال يحدُث بوحشية أكبر، يُقتل الفلسطينيون في غزّة بالسلاح الأميركي وأسلحة دول عديدةٍ داعمة لإسرائيل، فهل يمكن تخيّل الفظائع التي يمكن أن ترتكب زيادة على هذا القتل الوحشي، لو أن «داعش» استطاع التسلّل إلى غزّة؟ وهل ستوفر إسرائيل على سبيل الافتراض جماعة من هذا النوع في برهانها للعالم بأن الشعب في غزة و«داعش» من الفصيلة نفسها، فيكون بيدها مبرّرات أقوى من أجل تصفية القضية الفلسطينية؟ ويلٌ لكل شعبٍ صاحب قضية عادلة يفرض «داعش» دُاعماً لها، أو يُستخدم في تشويهها، حتى لو كره، ويمارس وحشيته بحجة نصرة هذا الشعب، إنه الخلطة السحرية لإفساد أي مشروع إنساني أو حضاري، والقضاء على كل إمكانية للدخول في حالة سلام واستقرار في العالم. «داعش» الذي أطلق قبل اليوم شعار «باقية وتتمدد» عن دولته الإسلامية، دولة الخلافة، لم يمت، هو كالأفعى لا تموت إلا بقطع رأسها، فعلى الرغم من تصفية كثيرين من قادته، وأولهم الخليفة الأول أبو بكر البغدادي، ما زالت باقية في أوكارها، تطلّ برأسها كل حين، من دون أن يعرف العالم من هو الحاوي الذي يربيها، ويلصق بها كل قذارات السياسة ووحشية الحروب في لعبة كسر العظم التي تكسر الشعوب وتقتل القضايا.

(كاتبة سورية في برلين)

> يرقى تنظيم الدولة إلى مرتبة من الشرور يمكن وصفه معها بأنه «لعنة» حلّت بالبشرية، وصارت كابوساً حقيقياً من دون أن يعرف العالم عنه أشياء كثيرة
>
> عملية من النوع الذي شهدته موسكو تعيد العالم إلى حالة الترقب والخوف من تصعيد أكبر، في وقت لم تعد البشرية قادرة على تحمل مزيد من الانهيارات

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads